واشنطن تحذر القاهرة: حجز مواطنينا يهدد مستقبل الشراكة بيننا

تظاهرات "جمعة الغضب الثانية" بمصر تطالب بتسليم السلطة إلى المدنيين

■ ،،القاهرة/وكالات

تظاهر مئات الآلاف من المصريين بميدان التحرير وسط القاهرة أمس تحت شعار "جمعة الغضب الثانية"، مطالبين بتنفيذ باقي مطالب الثورة المصرية.

ورفض المتظاهرون، وجود أعضاء جماعة الإخوان المسلمين وسطهم، مطالبين إياهم بتفكيك منصة أقاموها في الجانب المؤدي من الميدان إلى مسجد عمر مكرم.

واعتبروا أن الجماعة وحزبها "الحرية والعدالة" خانوا دماء شهداء الثورة وتحالفوا مع المجلس العسكري وحصلوا على الأغلبية النسبية بمجلس الشعب (البرلمان)، مرددين هتاف "الثورة مستمرة والخاين يطلع برة".

واكتظ الميدان بأكثر من مائتي ألف انتشروا بمختلف أرجاء الميدان، وأقاموا ٤ منصات كبيرة وضع فوقها مكبرات صوت، ورفعوا عشرات اللافتات بمحيط الميدان وبداخله حملت مطالب بتسريع محاكمات قتلة متظاهري ثورة ٢٥ يناير، ورحيل المجلس الأعلى للقوات المسلحة عن السلطة وتسليمها إلى إدارة مدنية.

كما حملت اللافتات مطالب بتطهير مختلف أجهزة الدولة خاصة القضاء ووسائل الإعلام الرسمية وإقالة المنتمين للنظام السابق.

وردد المتظاهرون هتافات "يسقط يسقط حُكم العسكر"، و"قول ما تخافشي.. المجلس لازم يمشي" في إشارة إلى المجلس العسكري، و"ثورة ثورة حتى النصر ثورة في كل شوارع مصر".

كما تظاهر مئات الآلاف من المصريين في الميادين الرئيسية بمحافظات السويس، والأسكندرية، والإسماعيلية، والشرقية، والغربية، وكفر الشيخ، وأسيوط، والمنيا.

وشارك في تظاهرات أمس ممثلون وأعضاء من ٥٠ حزباً وحركة وائتلافاً سياسياً، أبرزهم أحزاب "التحالف الشعبي الاشتراكي"، "مصر الحرية"، و"التحالف المصري"، و"المساواة والتنمية"، و"التيار المصري"، و"المصري الديمقراطي الاجتماعي"، وحركات "ثورة الغضب الثانية"، و"اتحاد شباب ماسبيرو"، و"حملة كاذبون"، و"الجبهة الحرة للتغيير السلمي".

ويُحاول المتظاهرون اليوم التذكير بأهم أيام ثورة ٢٥ يناير وهو يوم الجمعة الموافق ٢٨ يناير ٢٠١١ المعروف باسم "جمعة الغضب" الذي تم خلاله إحراق معظم أقسام الشرطة والمقار الأمنية والمبنى الرئيسي للحزب الوطني (المنحل) والتي تمثل أدوات النظام المصري السابق الأمنية والسياسية.

وتمكن المتظاهرون من إجبار الرئيس السابق حسني مبارك على ترك السلطة بعد ١٨ يوماً من الاحتجاجات السلمية، وبعد أن "استشهد" ٨٤٦ متظاهراً وأصيب نحو ثلاثة آلاف آخرون بعضهم أصيب بعاهات مستديمة.

إلى ذلك منع ستة أمريكيين يعملون بمنظمات أمريكية تسعى لتعزيز الديمقراطية في مصر وتمولها الولايات المتحدة من مغادرة مصر مما أثار مطالب غاضبة في واشنطن للحكام العسكريين الجدد في القاهرة بوقف "تعريض حياة الأمريكيين للخطر".

وأعلن مسؤولون في المعهد الجمهوري الدولي والمعهد الوطني الديمقراطي الليلة الماضية ان بين من شملهم حظر السفر سام لحود ابن وزير النقل الأمريكي راي لحود بالاضافة إلى موظفين أجانب اخرين في المؤسستين. ووصف أحد المتضررين من اجراء القرار بأنه "احتجاز فعلي".

وشددت الولايات المتحدة انه يتعين على مصر التراجع عن قرار حظر السفر. وقالت فيكتوريا نولاند المتحدثة باسم وزارة الخارجية "نحن نحث حكومة مصر على رفع هذه القيود على الفور والسماح لهؤلاء الاشخاص بالمجيء إلى وطنهم في أقرب وقت ممكن."

واضافت قولها "اننا نحاول تحقيق اطلاق حريتهم للسفر في أقرب وقت ممكن ويحدونا الامل أن يمكننا حل هذا الامر في الايام القادمة."

وكانت واشنطن لمحت بالفعل إلى أنها قد تعيد النظر في المعونة العسكرية السنوية التي تقدمها لمصر وقيمتها ١,٣ مليار دولار اذا استمر التحقيق في الانتهاكات المزعومة من جانب المنظمات غير الحكومية للقوانين المحلية.

وينظر البعض إلى الامر على أنه لا يبشر بخير بالنسبة للديمقراطية الوليدة في مصر بعد الاطاحة بالرئيس السابق محمد حسني مبارك في العام الماضي.

واعرب جون مكين السناتور الجمهوري البارز الذي يرأس المعهد الجمهوري الدولي عن "الانزعاج والغضب" من "تحول جديد مثير للقلق" يشمل حظر سفر سام لحود مدير مكتب المعهد في مصر ونجل وزير النقل الأمريكي.

وقال لحود الابن انه تم ايقافه في مطار القاهرة يوم السبت الماضي ومنع من الصعود إلى الطائرة.

وقال مكين في بيان "أدعو الحكومة المصرية والمجلس الأعلى للقوات المسلحة إلى وقف المضايقات والتحقيقات غير المبررة مع المنظمات غير الحكومية الأمريكية العاملة في مصر."

وأضاف قوله "تصاعدت هذه الأزمة لدرجة أنها تعرض الآن حياة مواطنين أمريكيين للخطر وقد تتسبب في انتكاسة للشراكة طويلة الامد بين الولايات المتحدة ومصر."

مبادره مغربية لحل الأزمة السورية

موسكو ترفض مشروع قرار غربي والدابي يؤكد ارتفاع معدل العنف

■ ،،عواصم/وكالات

أعلنت روسيا الاتحادية رسميا أمس رفضها التصويت لصالح مشروع قرار غربي ضد سوريا في مجلس الأمن الدولي.

وقال نائب وزير الخارجية الروسي /غينادي غاتيلوف/ في تصريح نقلته وكالة أنباء ايتار تاس أن بلاده لن تصوت على مشروع القرار الغربي حول سوريا.

وعزا غاتيلوف موقف بلاده المعارض للقرار الغربي إلى ما وصفه "عدم مراعاته للموقف الروسي وخاصة عدم تضمنه رفض التدخل الأجنبي في شؤون سوريا وتأييده للعقوبات التي فرضتها جامعة الدول العربية ضد سوريا".

وأضاف "أن القرار لا يتضمن حتى مسائل مبدئية مثل ضرورة الالتزام بميثاق الامم المتحدة"... مشدداً على أن روسيا تعتبر مشروع القرار مرفوضا بالنسبة لها لأنه ينص كذلك على إجراءات إضافية في حال عدم الالتزام بتنفيذ بنوده خلال أسبوعين دون توضيح ماهية هذه الاجراءات.

وذكر أن روسيا تصر على ضرورة طرح مشروع قرارها لمزيد من المشاورات في مجلس الامن الدولي قائلاً أن مشروع القرار الروسي يدعو إلى ضرورة بدء الحوار بين السلطات والمعارضة في سوريا ووقف العنف فورا مهما كان مصدره.

وأعرب غاتيلوف عن استعداد بلاده لإدخال تعديلات على مشروع القرار الروسي إذا كانت تصب في خانة إطلاق الحوار الوطني ودعم جهود جامعة الدول العربية.

ودعا المسؤول الروسي إلى ضرورة تزويد الدول الاعضاء في مجلس الامن الدولي بتقرير المراقبين العرب في سوريا قبل طرحه في مجلس الأمن الدولي.

وبحسب دبلوماسيين غربيين فقد قام المغرب بتوزيع مشروع قرار جديد في الاجتماع وان المشروع يساند دعوة الجامعة العربية للرئيس بشار الأسد للتنحي ونقل سلطاته إلى نائبه من أجل تشكيل حكومة وحدة وطنية والتحضير للانتخابات.

وقال أحد الدبلوماسيين "انهم (المغرب) يعتزمون توزيع نص مشروع قرار يمثل وجهة نظر أغلبية البلدان الأعضاء في المجلس".

وقال مبعوثون أن مجلس الأمن قد يصوت هذا الأسبوع على مشروع القرار الجديد الذي يصوغه دبلوماسيون من بريطانيا وفرنسا بالتشاور مع قطر والمغرب والولايات المتحدة وألمانيا والبرتغال. ومن المقرر أن يحل مشروع القرار الجديد محل مشروع روسي يقول دبلوماسيون غربيون انه ضعيف للغاية.

وذكر دبلوماسيون في المجلس أن الوفد المغربي التقى مع دبلوماسيين روس وصينيين ليقدم اليهم احدث نسخة من مشروع القرار العربي الغربي. ولم يتضح على الفور ماذا كان ردهم الاولي.

ويدعو مشروع القرار إلى "انتقال سياسي للسلطة" في سوريا. ولا يطالب بفرض عقوبات للامم المتحدة على سوريا وهو ما تقول روسيا انها لا يمكنها تأييده.

وقالت وكالة ايتار تاس للأنباء إن دبلوماسيا روسيا رفيعا صرح الجمعة بأن مسودة القرار الغربي العربي بشأن سوريا في الأمم المتحدة غير مقبولة لانها لا تضع موقف موسكو في الاعتبار.

وكانت تصريحات نائب وزير الخارجية الروسي غينادي غاتيلوف هي أحدث مؤشر على أن روسيا ستضغط بقوة من أجل تغيير مسودة القرار الذي يدعم دعوة الجامعة العربية للرئيس السوري بشار الاسد لتسليم السلطة إلى نائبه.

وكانت روسيا ومعها الصين اعترضتا بحق النقض الفيتو على مشروع قرار اوروبي في اكتوبر يدين سوريا ويهدد بفرض عقوبات عليها بسبب حملتها على المتظاهرين المطالبين بالديمقراطية. ولم يتضح بعد هل روسيا مستعدة لاستخدام حق النقض ثانية لعرقلة اصدار قرار عن المجلس بشأن سوريا.

من جانبه أعلن رئيس بعثة مراقبي جامعة الدول العربية في سوريا الفريق أول محمد الدابي أن معدلات العنف في سوريا "تصاعدت بشكل كبير" في الفترة من ٢٤ إلى ٢٧ يناير الجاري وخاصة في مناطق حمص وحماه وادلب.

وقال الدابي في بيان وزعته الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في القاهرة أمس "ان الوضع بما هو عليه الآن من عنف لا يساعد على تهيئة الظروف أمام القرارات التي اتخذها المجلس الوزاري العربي في اجتماعه الأخير والتي تهدف إلى دفع كافة الأطراف للجلوس إلى طاولة الحوار".

وطالب بوقف العنف فورا حفاظا على أرواح أبناء الشعب السوري وافساح المجال أمام الحلول السلمية مشيراً إلى أن بعثته تواصل مهامها حتى الآن رغم هذه الظروف.

سوريا.. ليس كل ما يضج ثورة

تحليل الاسبوع

وصل الربيع العربي إلى نهاية عامه الأول محققا أهدافه في بعض الدول التي نضجت فيها عوامل الثورات ولم تتحقق في بلدان أخرى حيث لم تكتمل الظروف إن لم تكن غير موجودة إلا لماما مثل سوريا رغم قوة الضجيج السياسي والدبلوماسي والإعلامي ومن ثلثي الكون بهدف سرعة انضاجها ولو بقوة التدخل.

تحليل/ محمد القراري

فعلى مدار ١١ شهرا طغت الأحداث في سوريا على كل الأحداث التي يشهدها العالم وجرى تكثيف مختلف الحملات الدبلوماسية والإعلامية من مختلف القوى الإقليمية والدولية لدرجة أن الجميع نسوا أحداثهم ومشكلاتهم وثوراتهم الملحة والساخنة وكأن ليس هناك ربيع إلا في هذه الدولة العربية المجاورة والمحادة لعدة دول إقليمية لا أحد ينكر ما لديها من طموحات هيمنة واستحواذ على أهم مناطق العالم ثروة وحضارة والتي تحتل منه سوريا مركز القلب تأثرا وتأثيرا على مر التاريخ القديم والوسيط وإلى حد ما الحاضر.

فمنذ انطلاق الثورات في عدة دول عربية أخذ كثير من المؤثرين في العالم الغربي يلوح بإمكانية قيام ثورة في سوريا في القريب العاجل والتقطت وسائل الإعلام تلك الإشارات لتحولها إلى حملات منظمة ومدروسة ومعدة سلفا بهدف إثارة الداخل السوري وبمجرد خروج بعض المتأثرين من أبناء الشعب السوري للمطالبة بإصلاحات بسيطة كإفساح الطريق أمام إصلاحات في مجال الحريات والتعددية السياسية ومعالجة بعض المشكلات الاقتصادية والاجتماعية سرعان ما اندفع المحيط الإقليمي والدولي «الغربي خصوصا» وبكل وسائل التحريض والضغوطات ضد نظام هذه الدولة وبدأت سلسلة العقوبات والحصار والتهديدات تنهال ودون توقف طوال عام ولا تزال حتى الآن وبصورة جعلت الكثير من أبناء الشعب السوري يدرك أهداف ومغازي تلك الحملات التي لا تصب أبدا في مصالح سوريا كدولة وشعب وإنما تذهب في النهاية إلى إضعافها وإدخالها في مستنقع العنف الطائفي والصراعات المذهبية والحنق لكل ما أحرزته من استقرار اجتماعي واقتصادي وأمن غذائي يشهد به الجميع من المراقبين المستقلين المحايدين.

ويعترف الكثير ممن يتابع مجريات الأحداث في سوريا بأن هذه الدولة المقاومة والممانعة استطاعت أن تصمد طوال هذه الفترة وأن تسير في طريقين متوازيين، طريق الإصلاحات السياسية التي أعلنت مثل إلغاء حالة الطوارئ والمحاكم العسكرية وإطلاق السجناء وإجراء تعديلات في القوانين والتشريعات والدستور دون ارتباك أو تعجل أو خضوع لضغوطات خارجية أو إقليمية، والطريق الآخر مواجهة تلك الحملات ومنع انزلاق البلد إلى فوضى مسلحة تقف وراءها جماعات عنف لا تمت إلى التحركات السلمية لا من قريب ولا من بعيد وقد نجحت بكشف تلك الجماعات المسلحة وكشف أهدافها وداعميها ومن أين تنطلق وإلى أين تريد أن تصل، ونتيجة لذلك صار معظم الرأي العام الداخلي وبعض الخارجي مقتنعاً بأن ما يحصل هو ليس ثورة سلمية تقمع من النظام، بل جماعات مسلحة استغلت المظاهرات السلمية المطالبة بإصلاحات لتقوم بعمليات تخريب وتدمير للحياة الآمنة المستقرة التي ظلت سوريا تتمتع بها طوال سنوات، وبحسب تقارير مراقبي جامعة الدول العربية فإن هناك عنفاً من الطرفين المسلحين ومن يطلق عليهم الجيش السوري الحر الناتج عن منشقين وقوات الأمن والجيش وأن الضحايا من الجانبين.

وهذه الحقائق هي ما تستند إليها بعض القوى الدولية مثل روسيا والصين لمعارضة أي تحرك يسعى إليه الغرب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا وغيرها من أجل فرض عقوبات دولية مميتة للشعب السوري، بل وإفساح الطريق أمام تدخل دولي عسكري كما حدث في ليبيا العام الماضي والعراق وأيضاً أفغانستان من قبل.

وأمام هذا المشهد ليس أمام سوريا شعباً ونظاماً ومعارضة حقيقية وطنية إلا الخيار السلمي للوصول إلى حلول عملية تخرجهم من هذه الأزمة التي إن استمرت لا شك بأنها ستضر بما تحقق في هذه الدولة من تطورات في البنى التحتية والصناعية التي يشهد بها كل من يعرف سوريا من الداخل، حيث لديها اكتفاء ذاتي من مختلف احتياجات المواطن كما أن صناعاتها صارت لها قوة المنافسة في الأسواق الخارجية والغرب خصوصاً رغم حزم العقوبات والحصار الذي يطوقها ليس من العام الماضي، بل منذ ثمانينيات القرن الماضي نتيجة مواقفها القومية الرافضة لكل مشاريع التدجين والتغريب والإذلال الغربية بحجة السيطرة على المنطقة وإخضاعها للمحتل الصهيوني للأرض والبشر.

korr2009@gmail.com

إيران تشترط ضمان مصالحها في محادثاتها المرتقبة مع الغرب

■ ،،طهران/ وكالات

اعلن مسؤول رفيع في مجلس الشورى الايراني ان بلاده ستناقش المشروع الروسي (الخطوة بالخطوة) في المحادثات المقبلة مع الغرب في تركيا إذا ضمن مصالح ايران بالحصول على الطاقة النووية السلمية.ونسبت وكالة انباء (مهر) الايرانية شبه الرسمية الى رئيس لجنة الامن القومي والعلاقات الخارجية بمجلس الشورى الايراني علاء الدين بروجردي قوله اليوم "انه اذا ما كان المشروع الروسي يضمن حقوق ايران للحصول على التكنولوجيا النووية السلمية فانه سيتم مناقشته" في محادثات ايران مع مجموعة (٥+١) المرتقبة في تركيا.وقال بروجردي: "ان استمرار سيناريو الاتحاد الاوروبي بتكرار الاخطاء السابقة بفرض حظر على النفط الايراني اخيرا فهو حركة مسرحية ستترك نتائج سلبية على الاقتصاد الاوروبي واننا على ثقة بانه لن يطبقها خلال الاشهر الستة المقبلة".

واكد استعداد بلاده للتفاوض مع الاتحاد الاوروبي حول حق ايران في امتلاك التكنولوجيا النووية السلمية وقال "ان ايران تتوقع ان تتمخض محادثات ايران ومجموعة (٥+١) عن نهاية للقرارات السابقة التي اتخذها مجلس الامن بفرض عقوبات جائرة ضد الجمهورية الاسلامية الايرانية".

ودعا بروجردي المجموعة الى القبول بحقيقة ان ايران تمتلك قدرة نووية سلمية وان تجلس الى طاولة المفاوضات النووية مع ايران.

مشيراً إلى أن المحادثات بين ايران والمجموعة ستتكلل بالنجاح اذا اقيمت على اساس رزمة المقترحات وطرح القضايا الاقليمية.

وحول امكانية مناقشة المشروع الروسي (الخطوة بالخطوة) في محادثات ايران مع مجموعة (٥+١) قال بروجردي: "ان المسؤولين الايرانيين اجروا محادثات منفصلة مع الروس بشان هذا المشروع وفي حالة ان هذا المشروع ضمن مصالح ايران فليست لدينا مشكلة لمناقشته في المحادثات".

انتحاري يقتل ٣١ ويصيب ٦٠ شخصاً في هجوم ببغداد

■ ،،بغداد/وكالات

أعلنت مصادر أمنية وطبية عراقية أمس مقتل ٣٦ شخصاً وإصابة ٦٠ آخرين بجروح جراء اعتداءات متفرقة في العراق منذ الليلة قبل الماضية.

وقال مسؤول في وزارة الداخلية العراقية ومصدر طبي إن ٣١ شخصاً بينهم ٤ نساء و٨ رجال أمن قُتلوا وأصيب ٦٠ آخرون على الأقل بجروح حينما فجر انتحاري سيارة مفخخة مشحونة بالمتفجرات وسط ١٥٠ شخصاً في حي الزعفرانية جنوب بغداد كانوا مشاركين في تشييع جثامين صاحب مكتب عقارات يُدعى محمد المالكي وزوجته وابنه الذين قتلهم مسلحون مساء أمس الأول في حي اليرموك غرب بغداد. وقال شاهد عيان اسمه علي محسن "كنت في سوق الزعفرانية القديم حين مرت جنازة وبمجرد مرورها انفجرت سيارة مفخخة ساعدت في إجلاء القتلى والجرحى الذين غطت دماؤهم الأرض".

وأدى الانفجار إلى احتراق عشرات المحال التجارية في سوق شعبي قريب و١٠ سيارات، بينها سيارة إسعاف وأخرى للشرطة، وإلحاق أضرار مادية بالغة بالمنازل والمباني المجاورة، وأحال لون بناية قريبة من ٣ طوابق إلى الأسود. وصرح مسؤول في مكتب المتحدث باسم "قيادة عمليات بغداد" اللواء قاسم عطا الموسوي بأن الانتحاري ربما حاول استهداف مركز شرطة الزعفرانية، لكنه فجر نفسه بالقرب من المتاجر والسوق.

كما أسفر تفجير قنبلتين داخل وخارج مقهى في حي السيدية جنوب بغداد مساء أمس الأول عن مقتل ٣ أشخاص وإصابة ١٧ آخرين بجروح، فيما قتل مسلحون ضابط شرطة برتبة مقدم برصاص أسلحة مكتومة الصوت داخل سيارته في الحي ذاته.

وذكرت الشرطة المحلية أن مسلحين اغتالوا برصاص أسلحة مكتومة الصوت قائد "قوات الصحوة" العشائرية في الكرمة شمال الفلوجة نعيم عبدالله فالح لدى خروجه من مسجد بعد صلاة العشاء الليلة قبل الماضية ولاذوا بالفرار.

في غضون ذلك، صرح قائد شرطة محافظة الكوت جنوب شرقي العراق اللواء حسين عبد الهادي لوكالة الأنباء الألمانية (د.ب.أ) بأن دوريات الشرطة اعتقلت خلال شهر يناير الحالي ١٣٢ مطلوباً بتهمة ارتكاب جرائم بموجب مواد قانونية مختلفة، بينهم أفراد عصابة لترويج المخدرات وبحوزتهم أكثر من ٥٠٠ حبة مخدرة. وأوضح أنه تم نقل المعتقلين إلى مراكز الاحتجاز التابعة للشرطة من أجل إجراء التحقيقات معهم وعرضهم على قاضي التحقيق.

٣٨٩ مرشحا ضمنهم ٢٩ سيدة

بدء العد التنازلي لماراثون الانتخابات الكويتية

■ ،،كتب/عبدالملك السلال

بدأ العد التنازلي لما راثون الانتخابات البرلمانية الكويتية ، الذي لم تعد تفصلنا عن هذا الحدث الديمقراطي سوى ٧٤ ساعة بالتحديد.

فمع بزوغ فجر الثاني من فبراير القادم تشهد دولة الكويت الشقيقة هذا المعترك الانتخابي الذي يتزامن حدوثه مع احتفال ابناء الشعب الكويتي بالأعياد الوطنية.

ويلاحظ أنه مع برودة الأجـواء التي تخيم على سمـاء البلاد إلا أن الحدث الانتخابي المرتقب ترتفع حرارته السياسية لتصل إلى مداها وذلك وسط سخونة أجواء الحملات الإعلامية لـ ٣٨٩ مرشحا من ضمنهم ٢٩ مرشحة يتنافسون للفوز ب ٥٠ مقعدا من مقاعد البرلمان الجديد مجلس الأمة وذلك في خمس دوائر موزعة على العاصمة الكويت ، ويهدف من وراء هذا المعترك الانتخابي الساخن إصلاح ما افسده سياسة الدهر، وبالتالي إخراج البلاد من الأزمات المتتالية منذُ عام ٢٠٠٦م.

وتمثل انتخابات الدورة الـ١٤ لمجلس الأمة الجديد واحدة من أسخن الانتخابات التي مرت على الكويت كما يراها الكثير من المرشحين والناخبين على حد سواء في الدوائر الانتخابية الكويتية الخمس دون استثناء.

كثيرة هي القضايا المطروحة في الحراك الانتخابي بدولة الكويت، بدءاً من تفاعلات قضية الإيداعات المليونية التي فجرت الأزمة الأخيرة بين الحكومة ومجلس الأمة، مروراً بشعارات لمواجهة الفساد المالي والإداري ومعالجة قضايا البدون التي طفت على السطح ككرة ملتهبة. وقضايا فساد مفترضة أدخلت البلاد في دوامة أزمة متكررة عمرها ست سنوات .. ويأمل الناخبون الكويتيون من ممثليهم في البرلمان الجديد إصلاح المسار السياسي لدولة الكويت بكشف مافي الزوايا من خبايا ، وطي صفحة الماضي والانطلاق إلى آفاق ديمقراطية رحبة ، طالما عرفت بها دولة الكويت التي كانت سباقة إلى حرية التعبير على مستوى الخليج والمنطقة، فقد بدأت الديمقراطية في وقت مبكر من تاريخها السياسي الحديث.

ويرى كويتيون أن حرية التعبير عالية السقف تمثل سيفاً ذي حدين، لكنه شرط ضروري لتقدم المسيرة الديمقراطية العريقة.

ويوجه الكثير من الناخبين انتقادات لاذعة لكبار المسئولين في مختلف الوزارات والمؤسسات والمراكز، ويفتخر الكويتيون بمختلف توجهاتهم وانتماءاتهم الايدولوجية بمستوى حرية التعبير التي تتمتع بها الكويت منذ عقود من الزمن، وهو ما ينعكس بصورة مباشرة على الرأي العام والصحافة والإعلام المرئي والمسموع وكذلك مجمل الحراك السياسي عموماً ويمثل القضاء الكويتي قوة التوازن الضرورية في ضبط العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، ويمنع طغيان إحداهما على الأخرى، فقد نجح القضاء في نزع فتيل الأزمة الانتخابية بعدما أعاد مرشحين بارزين تم شطبهم من الانتخابات.